

**محمد عثمان الصيد واثره السياسي في
ليبيا حتى عام ١٩٦٣**

م.د. حاتم محسن جبر

مشرف تربوي / وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد

الرصافة / ٢

**Muhammad Othman Al-Said and his political
impact in Libya until ١٩٦٣**

D.r Hatem Mohsin Gabr

**Educational Supervisor / Ministry of Education /
General Directorate of Education, Baghdad, Rusafa 2
Drry4300@gmail.com**

يعد رئيس الوزراء الليبي الأسبق محمد عثمان الصيد من الشخصيات البارزة التي لعبت دورا محوريا في تاريخ ليبيا المعاصر وأحد أهم رجالها، وذلك لما ترك من بصمات واضحة في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية فقد أسهم في مقارعة المحتلين الفرنسيين ، واسهم في وضع أسس النظام الملكي الليبي من خلال تعديل الدستورخدم الشعب الليبي في عدة وزارات منها الصحة والمالية فضلا عن تسنمه رئاسة الوزراء من ١٩٦٠ - ١٩٦٣ . وختم حياته السياسية والمهنية بالتنازل عن رئاسة الوزراء ، الامر الذي دفع بعض المؤرخين أن أطلقوا عليه لقب مهندس توحيد ليبيا..

كلمات مفتاحية: ليبيا_رئيس_الوزراء_محمد_عثمان_الفرنسيون

Keywords: Libya _Prime Minister _Mohamed _Othman _Frenches

The former Libyan Prime Minister, Muhammad Othman al-Said, is one of the prominent figures who played a pivotal role in the contemporary history of Libya and one of its most important men, because of his clear fingerprints in various political, economic and social fields. He contributed to fighting the French occupiers, and laid the foundations of the monarchy. The Libyan, by amending the constitution, served the Libyan people in several ministries, including health and finance, as well as being prime minister from 1960-1963. He ended his political and professional life by relinquishing the premiership, which prompted some historians to call him the architect of Libya's unification.

المقدمة

يعد رئيس الوزراء الليبي الأسبق محمد عثمان الصيد من الشخصيات البارزة التي لعبت دورا محوريا في تاريخ ليبيا المعاصر وأحد أهم رجالها، وذلك لما ترك من بصمات واضحة في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية فقد أسهم في مقارعة المحتلين الفرنسيين ، واسهم في وضع أسس النظام الملكي الليبي من خلال تعديل الدستور ، ثم كرس جل وقته في خدمة الشعب الليبي في وزارة الصحة و الاقتصاد والمالية، ورئاسة الوزراء ليختم حياته السياسية بالتنازل عن رئاسة الوزراء مؤكداً ولاءه للشعب والملك. قسم البحث إلي مقدمة وثلاثة مباحث و استنتاجات ، تناول المبحث الأول نشأته ودوره السياسي حتى العام ١٩٦٠، فيما تضمن المبحث الثاني وزارة محمد عثمان الصيد و اصلاحاته الداخلية، وسلط المبحث الثالث الضوء على علاقات ليبيا الخارجية ابان حكومة محمد عثمان الصيد على الصعيدين الاقليمي والدولي.اعتمد الباحث على مجموعة متنوعة من المصادر يأتي في مقدمتها وثائق السياسة الخارجية الأمريكية (F.R.U.S) ، ومذكرات المسؤولين الليبيين في مقدمتها محطات من تاريخ ليبيا لمحمد عثمان الصيد، وعلى العديد من الكتب التي ارفدت البحث بالمعلومات المهمة منها كتاب حقيقة ليبيا لسامي حكيم ، وكتاب ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي لمجيد خدوري، وعلى العديد من الرسائل والاطاريح الجامعية والمنشورات الحكومية.

مشكلة البحث

تشكل رئاسة الوزراء في الأنظمة البرلمانية الجهة التنفيذية العليا في الدولة فينبغي من يتصدى لهذا المنصب أن يمتلك مقومات عدة منها الصبر والعزيمة وعدم التردد في اتخاذ القرارات المصيرية، لأنه سيكون محط انظار الجميع وسيوجه اليه النقد بشقيه السلبي والايجابي، وتواجه رئيس الوزراء في البلدان الغير مستقرة سياسيا الكثير من المعوقات التي تحول دون اكمال برنامجه الوزاري. وعليه فأن مشكلة البحث تكمن في تقييم شخصية محمد عثمان الصيد وأدائه الوزاري على كافة الأصعدة، وعلاقاته الخارجية، وأهم المعوقات التي واجهته أبان حكمه

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث بالاتي:

١. أهمية رئاسة الحكومة في وضع السياسات واتخاذ القرارات.
٢. تمثل رئاسة الحكومة حلقة مهمة من حلقات التوازن الداخلي والخارجي في اي بلد.
٣. أهمية النظر في الخلفية الثقافية والاجتماعية للذين يتصدون للمناصب التنفيذية.

هدف البحث : يهدف البحث إلى ما يلي :

١. معرفة الخطط العامة لكيفية سير عمل المسؤولين التنفيذيين في الدولة .

٢. معرفة مدى نجاح محمد عثمان الصيد خلال أدائه الحكومي سواء على مستوى الوزارات ، أو على صعيد رئاسة الوزراء .

٣. الاطلاع على اهم المعوقات التي واجهت محمد عثمان الصيد على الصعيدين الداخلي والخارجي .

منهجية البحث:

كرس هذا البحث تطبيق المنهج التحليلي الوصفي اذ تم استعراض أهم المحطات في تاريخ محمد عثمان الصيد منذ ولادته , حتى نهاية دوره السياسي عام ١٩٦٣.

المبحث الأول : نشأته ودوره السياسي حتى عام ١٩٦٣.

١- نشأته وتعليمه :

هو محمد أحمد بن عثمان البدوي الصيد^(١)، ولد في قرية الزوية متصرفية براك منطقة الشاطئ إقليم فزان في السابع عشر من تشرين الأول العام ١٩٢٤^(٢)، حفظ القرآن الكريم وهو ابن ثلاثة عشرة عاما على يد الفقيهين الشريف المهدي الزروق، وصالح بن علي أبي العيد، درس الفقه والمنطق والحساب والعلوم الشرعية على يد العديد من علماء فزان، منهم والده الشيخ أحمد البدوي الصيد رئيس المحكمة الشرعية بالشاطئ^(٣)، ينتمي الى اسرة ميسورة الحال، وسير الحال هذا لم يأتي بحكم منصب والده كقاض بل ما تمتلكه عائلته من اراضي زراعية وقطعان الماشية ، وعمل اخوته بالتجارة، وكان دار والده احمد عثمان البدوي مقصدا لكل عابر سبيل في فزان وكذلك بيوت جميع اهل فزان حسبما جاء في مذكراته^(٤).

٢- بواكير نشاطه السياسي

بدأت بواكير العمل السياسي لمحمد عثمان الصيد وهو في الثانية والعشرين من العمر وتحديد في العام ١٩٤٦^(٥)، بتأسيس الجمعية الوطنية بفزان بقرية زلواز لمقاومة الاحتلال الفرنسي لفزان^(٦)، أذ تم الاجتماع التأسيسي للجمعية بشكل سري خوفا من بطش الفرنسيين الذين كانوا يحضرون على المواطنين القيام بمثل هذه التجمعات وكان الاجتماع في منزل نصر بن سالم بن نصر في الخامس عشر من تموز العام ١٩٤٦، وضم الاجتماع كل من نصر بن سالم المقرحي، ومحمد عثمان الصيد ، والحسن البشير الشريف، واحمد الكيلاني وعبد الله عمر الفريد ، والسنوسي محمد العامر، وعبد الرحمن البركولي وابراهيم حسن بدر الدين ، وعبد الله بن بشير الزاوي ، ومختار بن علي الزاوي^(٧). اخذت الجمعية تنمو بشكل مطرد بين الأوساط الشعبية في الجنوب الليبي ونظرا لسمعة رئيسها وأعضائها، لم يستغرق الأمر وقتا طويلا في تكوين قاعدة عريضة من الأعيان في الجنوب الليبي، ثم امتد نشاطها ليشمل جميع أنحاء ليبيا ومرد نشاطها الواسع يرجع الى مطالبته الجمعية باستقلال جميع الأراضي الليبية وعدم اقتصارها على الجنوب^(٨). ومنذ العام ١٩٤٧، اسهم محمد عثمان الصيد مساهمة فعالة في العمل الجهادي السري للجمعية، وكانت له زيارات سرية إلى طرابلس وبنغازي وبرقة للالتقاء بقيادة المقاومة ضد الفرنسيين ، وكان كثيرا ما يجلب المنشورات والصحف العربية والاجنبية لاطلاع اهله في فزان بعيدا عن أعين الفرنسيين وممن كان يلتقي بهم سالم المنتصر ، ومصطفى ميزران ، وعلي الفقيه ، وعلي رجب، وخليل القلال ، وعمر باشا منصور الكيخيا رئيس ديوان الأمير ادريس السنوسي في طرابلس^(٩). قرر اعضاء الجمعية مع بداية العام ١٩٤٨ ، الانتقال من العمل السري إلى العمل العلني خاصة بعد حملات الترغيب والترهيب التي اتبعتها الفرنسيون لتحويل فزان الى مستعمرة ، فتبلور لدى أعضاء الجمعية انطباع بأن ثمن الحرية والانتعاق لا يأتي الا بالدم ، فخلال زيارة الجنرال لوكليير الى فزان ، اجتمع بأعيانها والقي خطابا خلاصته أن فرنسا دخلت الى فزان بالقوة ولا تخرج منها الا بالقوة ، فشرع اعضاء الجمعية الوطنية في فزان وطرابلس في تأليب الرأي العام ضد الفرنسيين و المتعاونين معهم فتضامن معظم الليبيين مع مطالب الجمعية الوطنية ، ولم يقتصر نشاط الجمعية على الداخل فقد أسهمت في تأسيس هيئة تحرير ليبيا في مصر في آذار العام ١٩٤٧، برئاسة بشير السعداوي ، والتي انتقلت مطلع العام ١٩٤٨ ، إلى طرابلس لمزاولة أعمالها بدعم من الجامعة العربية^(١٠).

٣- محمد عثمان الصيد ولجنة التحقيق الرباعية في فزان:

استطاعت الجمعية الوطنية بفزان ان تعمل ما صعب على هيئة تحرير ليبيا عمله بسبب منع السلطات الفرنسية دخولها الى فزان ، إذ نجحت في تهيئة السكان لمقاومة اللجنة الرباعية والخروج بموقف موحد ، وعندما وصلت اللجنة إلى طرابلس في السادس من آذار العام ١٩٤٨ وتجوّلها في جميع انحاء الاقاليم طالبت جميع التيارات السياسية باستقلال ليبيا وانضمامها إلى الجامعة العربية^(١١).

غادرت اللجنة الرباعية اقليم طرابلس في السادس عشر من نيسان العام ١٩٤٨، متجهة إلى فزان، وبعد وصولها تجولت في جميع المتصرفيات والقرى، وفي كل متصرفية وقرية كان اعضاء اللجنة الوطنية بفزان يقابلون اللجنة مطالبين باستقلال ليبيا ، وكان آخر اجتماع للجنة في فزان يوم الجمعة في الحادي والعشرين من نيسان العام ١٩٤٨، في قرية الزوية بوادي الشاطئ مسقط رأس محمد عثمان الصيد ، حيث استطاع اعضاء الجمعية وعلى راسهم محمد عثمان الصيد برغم انعدام وسائل النقل والمواصلات والاتصالات من حشد الالاف من الرجال والنساء للقاء اللجنة^(١٢)، وكان القصد أن يتحول التجمع الى حشد كبير مما تسبب باندهاش اعضاء اللجنة الرباعية من الحشود التي توافدت عليها^(١٣). ترأس الاجتماع في ذلك اليوم مندوب روسيا في اللجنة وافتتح الاجتماع بتقديم اعضاء اللجنة للحاضرين موضحا مهمة اللجنة المتمثلة بمعرفة رأي السكان حول مستقبل اقليمهم ، وهل يريدون الاستقلال ام البقاء تحت الوصاية الفرنسية^(١٤). تحدث المندوب الفرنسي بنفس الحديث مشدد الى ان اقليم فزان لا يملك مقومات الدولة ، وموارده قليلة أو شبه معدومة ، وان فرنسا تقدم المواد التموينية والرعاية الصحية للسكان ، وان فرنسا ستطور المدارس والمستشفيات والمسكن ، فأجابه محمد عثمان الصيد قائلا: "اننا نريد استقلال بلادنا وبعد ذلك سنتدبر امرنا"^(١٥). ثم ارفد الصيد قائلا أن مطالبنا تتلخص في استقلال ليبيا ووحدها ، وتحدث اعيان فزان الحاضرون بنفس المطالب ، عندها بادر المندوب الفرنسي بسؤال محمد عثمان الصيد " لماذا تكره فرنسا " فاجابه الصيد قائلا: " انا اطالب باستقلال بلدي ولا اكره فرنسا " ثم بادر الصيد بسؤال المندوب الفرنسي " لماذا قاوم الفرنسيون المانيا حينما احتلت بلادهم نحن لا نريد قتالكم ، لا قدرة لنا على ذلك وانتم جئتم لتسألونا ماذا نريد ، نحن نريد الاستقلال"^(١٦). رأى الفرنسيون في مواقف الصيد خطرا عليهم فقامت قوة فرنسية بقيادة الجنرال ديبا بمهاجمة منزل محمد عثمان الصيد ثم اقتادوه إلى القلعة العسكرية في براك ، حيث أمضى الصيد عدة شهور في السجن تحت وطأة التعذيب والاعمال الشاقة التي لم تؤثر في عزمته على التمسك بمبادئه الوطنية^(١٧). سجن مع السيد محمد عثمان ، أخوه الحاج سعد الصيد وشيخه الحاج مختار بن علي، كما وضع الاستعمار الفرنسي الشيخ عبد الرحمن البركولي رئيس جمعية فزان السرية تحت الإقامة الجبرية في منزله^(١٨). وعلى الرغم مما تعرضت له الجمعية الوطنية في فزان وضعف امكانياتها ، فقد نجحت في بلورة موقفا موحدا عبر عنه السكان أمام اللجنة الرباعية ، وكان موقف اهالي فزان لاسيما محمد عثمان الصيد عظيم الأثر في نيل اقليم فزان استقلاله^(١٩).

٤- دخول محمد عثمان الصيد المعترك السياسي ١٩٥٠-١٩٦٠

تعقدت المسألة الليبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بين مطالبات القوى الوطنية باستقلال ليبيا ، وسعي القوى الغربية المتمثلة ببريطانيا وفرنسا فرض نوع من الوصاية عليها ، واخذت المسألة الليبية بعدا وطنيا ودوليا بحلول العام ١٩٤٨ ، فمن جهة طالبت جبهة تحرير ليبيا التي كانت في القاهرة حينذاك باستقلال ليبيا ومطالبة الجامعة العربية بالضغط من اجل تحقيق مطالب الليبيين ، قابلتها جهود دولية حثيثة لتقسيم ليبيا بين الدول الاوربية ، فجوبهت الطروحات التي قدمت من قبل الدول الاوربية بمقاومة القوى الوطنية في الداخل الليبي، كما وقوبلت باستهجان واستنكار من قبل الجامعة العربية التي طالبت بوجوب أن تصبح برقة، وطرابلس، وفزان كيان مستقل باسم ليبيا وان يتحقق الاستقلال في مدة لا تتجاوز عام ١٩٥٢^(٢٠) . ولوضع القوى الوطنية المطالبة بالاستقلال امام الامر الواقع اجتمع وزراء خارجية دول الحلفاء في العاشر من شباط العام ١٩٤٧، في باريس لتقرير وضع المستعمرات الايطالية وفي اختتام الاجتماع تقرر أن تتنازل ايطاليا عن مستعمراتها على احد الواجه ، أما أن تمنح المستعمرات الايطالية الاستقلال ، او تتقاسمها كلا من فرنسا وبريطانيا وايطاليا ، او ان تقع هذه المستعمرات تحت وصاية الأمم المتحدة ، وفي حالة تعذر الاتفاق تحال مسألة المستعمرات الى الأمم المتحدة للبت فيها^(٢١). اختلف الحلفاء حول مستقبل ليبيا ، وبدأت مفاوضات سرية بين بريطانيا وايطاليا ، صدر في نهايتها مشروع بريطاني - ايطالي يقضي منح الأخيرة حق الوصاية على طرابلس ، بينما تصبح برقة مستقلة تحت الوصاية البريطانية ، وتبقى فزان تحت الوصاية الفرنسية فتسبب هذا المشروع بحالة غضب عارمة بين الاوساط الوطنية في ليبيا ، فاجتاحت ليبيا عاصفة من المظاهرات المننددة بالمشروع وتقدمت القوى الوطنية العام ١٩٤٨ ، بمذكرة إلى الدول الكبرى تطالب فيها بمنح ليبيا استقلالها وارسلوا وفودا لحضور اجتماعات الأمم المتحدة للدفاع عن حقوقهم^(٢٢). وازاء توتر الاجواء احيلت القضية الليبية إلى الأمم المتحدة التي أصدرت بتاريخ الحادي والعشرين من شباط العام ١٩٤٩، قرار يقضي باستقلال ليبيا وانضمامها إلى الأمم المتحدة وتحديد فترة انتقال تنتهي في الأول من كانون الثاني العام ١٩٥٢^(٢٣)، وبرز ما تضمنه القرار في مرحلة الانتقال ايفاد مندوب عن الامم المتحدة يعاونه مجلس استشاري لمساعدة الليبيين في وضع دستور واقامة حكومة مستقلة^(٢٤)، وان الدستور الليبي بما فيه شكل الحكم يجب أن يقر من قبل ممثلي طرابلس وبرقة ، وفزان^(٢٥). كلفت الأمم المتحدة اديان بلت (Adrian Pelt)^(٢٦) ، بأن يكون مندوبا لها في ليبيا ، وعند وصوله قام بجولة بين طرابلس وبرقة وفزان ، وفي فزان اجتمع به اعيانها وشرحوا له اوضاع فزان والتسلط الفرنسي على الاقليم ، وقدموا له

اقتراحا مفاده انه اذا اراد اختيار ممثل عن فزان فعليه اختيار محمد عثمان الصيد او السيد عبد الرحمن البركولي^(٣٧). هنا روح السياسيين الأوربيين لفكرة وجود خصائص سياسية واقتصادية واجتماعية تتميز بها كلا من برقة وطرابلس وفزان ، وأن تلك الخصائص تحتم اقامة ثلاثة حكومات ونظام اتحادي هدفت بريطانيا وفرنسا من ورائه تقسيم البلاد الى مناطق نفوذ وتكريس الفرقة بين أجزائه، وعلى الرغم من اعتراض معظم القوى الوطنية الليبية على هذا الاقتراح الا ان ادريان بلت ومعه اعضاء مجلس الوصاية تمكنوا من فرض خطتهم القاضية بتكليف لجنة تحضيرية لصياغة الدستور في خرق واضح لكل القوانين الوضعية التي تمنع الشروع في كتابة الدستور والبلاد لا تزال ترسخ تحت الاحتلالين البريطاني والفرنسي ، وعلى الرغم من كل ذلك تم اليعاز إلى المجالس المحلية في برقة وطرابلس وفزان بتعيين مندوبين إلى اللجنة التحضيرية لأعداد الدستور^(٣٨). ولما قامت كل من طرابلس وبرقة باختيار سبعة اشخاص ممثلين عنها اختلف الأمر في فزان التي اختارت ستة اعضاء بانتظار ترشيح الشخصية السابعة فقام بلت ولغرض ترشيح الصيد عضوا سابقا بشرح قرار الأمم المتحدة القاضي باستقلال ليبيا مع المعتمد الفرنسي في فزان، وطلب منه مقابلة محمد عثمان الصيد في المعتقل ، فسمح له واستمر اجتماع بلت مع الصيد زهاء الساعتين ناقش خلالها الجانبين اهم التطورات في اقليم فزان ، واكد بلت للصيد سعيه لدى الفرنسيين لأطلاق سراحه ، وبعد الاجتماع طلب بلت من المعتمد الفرنسي السماح للصيد بالحضور الى الاجتماع الذي سيعقد مع أعيان فزان في مضيف الشريف عمار فسمح للصيد بالاشتراك في الاجتماع للوقوف على من يمثل فزان في المجلس الاستشاري المزمع تكوينه لكتابة الدستور^(٣٩). وبعد وساطة بلت اطلق سراح محمد عثمان الصيد على شرط أن يأتي للتوقيع اليومي في معسكر قلعة براك "الفورتي" وكانت تبعد عن الزوية محل سكنه خمس كيلومترات^(٤٠) ، وبعد اطلاق سراحه اختير الصيد عضوا سابعا في الهيئة الاستشارية لأعداد الدستور ممثلا عن فزان^(٤١). اجتمعت وفود طرابلس وبرقة وفزان في مقر بعثة الأمم المتحدة في طرابلس في السابع والعشرين من تموز العام ١٩٥٠ ، وجرى خلال الاجتماع التفاوض حول الية تشكيل لجنة وضع الدستور والية التصويت ، فقدم وفد طرابلس اقتراحا مفاده أن تتال نصوص الدستور اجماع الوفود مما هدد بعرقلة عمل اللجنة ، فاقترح محمد عثمان الصيد بان التصويت يكون بأغلبية الثلثين فنال اقتراحه استحسان الحاضرين واعتماد الألية التي طرحها للتصويت على القرارات^(٤٢). وفي السابع من تشرين الاول العام ١٩٥١، تم المصادقة على الدستور^(٤٣)، واهم ما تضمنه أن النظام في ليبيا ملكي وراثي في دولة اتحادية مقسمة إلى ثلاثة أقاليم كما جاء في الفصل الاول المادة (٢) ، اما مهام الحكومة الاتحادية فقد بينها الفصل الثالث المادة (٣٦) منها الشؤون الخارجية والحرب والسلم والمعاهدات والهجرة والجنسية والدفاع والقانون والطرق ، والطيران ، وجميع المفاصل المالية للدولة ، اما الاختصاصات المشتركة فهي سبعة وعشرين اختصاصا بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية منها نظام الضرائب والشركات ، والبنوك ، والاستيراد والتصدير ، والامتيازات ، والثروة الطبيعية حسبما نصت على المادة الأولى من الفصل الثالث^(٤٤). وفي التاسع والعشرين من آذار العام ١٩٥١، تشكلت الحكومة الفيدرالية المؤقتة برئاسة محمود المنتصر في طرابلس ، وكان محمد عثمان الصيد فيها وزيرا دون حقيبة وزارية على الرغم من اعتراض ممثلي فزان ومطالبتهم بحقيبة سيادية اسوة ببرقة وطرابلس^(٤٥) ، وبعد انتقال جميع السلطات الى الحكومة الاتحادية اعلن استقلال ليبيا في الرابع والعشرين من كانون الأول العام ١٩٥١ ، ونودي بمحمد ادريس السنوسي^(٤٦) ، ملكا عليها^(٤٧) ، وفي الثامن والعشرين من آذار العام ١٩٥٣ ، اصبح لليبيا عضوا في الجامعة العربية ، و عضوا في الأمم المتحدة في الخامس عشر من كانون الاول العام ١٩٥٥^(٤٨). تقلد الصيد خلال الحقبة الملكية قبل توليه رئاسة الوزراء العديد من الوزارات منها وزيرا للصحة للمدة ١٩٥١-١٩٥٨ ، ووزيرا للاقتصاد للمدة من شباط - ايلول العام ١٩٦٠ ، ووزيرا للمالية للمدة من ايلول - تشرين الثاني العام ١٩٦٠^(٤٩). شهدت حقبة استيزار محمد عثمان الصيد العديد من الانجازات في مجال الصحة والاقتصاد منها قانون انشاء مجلس وزاري للصحة العامة ، وقانون مزولة مهنة الصيدلة العام ١٩٥٦ ، وقانون الحجر الصحي للعام نفسه ، وانشاء الصليب الأحمر الليبي العام ١٩٥٧ ، اما على الصعيد الاقتصادي فتمثلت بوضع قانون توزيع عائدات الثروات الطبيعية والذي نص على ان جميع الثروات والمعادن التي يتم اكتشافها تعود ملكيتها للدولة بعد أن كانت ملكا للولاية ووزع القانون نسب الثروات الطبيعية بواقع ٧٠% للدولة، و ١٥% للولاية، و ١٠% تعود الى الميزانية الاتحادية ، وبهذا القانون اسهم محمد عثمان الصيد بزيادة سلطة الحكومة الفيدرالية على حساب الولايات ليشرع بعد ذلك القضاء على فيدرالية الدولة التي قسمت ليبيا الى ثلاثة أجزاء عند توليه رئاسة الوزراء^(٥٠).

المبحث الثاني : وزارة محمد عثمان الصيد واصلحاته الداخلية

١ - استقالة عبد المجيد كعبار^(٥١) وتولي محمد عثمان الصيد رئاسة الوزراء

شرعت شركة ساسكو التي يمتلكها عبد الله عابد السنوسي في أواخر العام ١٩٥٩، بعد الاتفاق مع حكومة عبد المجيد كعبار على انجاز طريق معبد يربط طرابلس بفران ، بطول الف كيلو متر وبتكلفة إجمالية بلغت مليونين جنيه استرليني ، وعند مناقشة الميزانية الاتحادية في آذار ١٩٦٠ ، في مجلس النواب عبر النواب عن عدم قناعتهم بالمبلغ المطلوب لإنجاز المشروع وناقشوا ذلك مع وزير المواصلات ناصر الكزة ، فآخبروه بان المبلغ المذكور غير كاف لإنجاز المشروع، الا أن الكزة اكد للنواب بان المبلغ جاء بعد استشارة الخبراء وانه كاف لإنجازه^(٤٢) . وفي بداية العام ١٩٦٠ ، تقدمت الشركة إلى مجلس الوزراء بطلب لمنحها مزيدا من الأموال لإنجاز طريق فران على اساس أن مبلغ المليونين غير كاف لإنجاز الطريق فتألفت لجنة ضمت اعضاء من مجلس الشركة ، ومجلس الوزراء ، ومجلس اعمار ليبيا ، فاتضح خلال المفاوضات أن عقد المشروع مفتوحا وينص على أن كل جزء تتجزه الشركة تقدر تكاليفه ويسدد مبلغه للشركة وهذا مخالف لما صرح به وزير المواصلات اثناء مناقشة الميزانية مع مجلس النواب^(٤٣) . شكلت حكومة كعبار لجنة فنية للنظر بمطالب الشركة فقدرت اللجنة المبلغ اللازم للمشروع وقيمته أربعة ملايين اضافية فتم تجديد العقد على اساس المبلغ المذكور وخول مجلس الأعمار بتكليف من قبل رئاسة الوزراء للأشراف على المشروع، وعندما أحيط اعضاء مجلس النواب علما بالعقد الجديد عقدوا اجتماعا خارج مجلس البرلمان وارسلوا برفقة إلى الملك في اب العام ١٩٦٠ تحمل توابع اكثر من ثلثي أعضاء المجلسين للمطالبة بعقد جلسة استثنائية لمناقشة مشروع طريق فران والوقوف على جوانب اهدار المال العام^(٤٤) . صدر المرسوم الملكي يوم السابع عشر من أيلول العام ١٩٦٠ ، بدعوة المجلس الى عقد جلسة استثنائية اعتبارا من يوم الثالث من تشرين الأول ، فاجتمع المجلس في اليوم المذكور ثم اجل اجتماعه الى العاشر من تشرين الأول بطلب من قبل وزير المالية محمد عثمان الصيد ، وقدم اعضاء مجلس النواب أدلة على أن تكلفة الطريق تقل كثيرا عما حدد من قبل حكومة كعبار ، وانقسم الحاضرين الى فريقين قدم الفريق الأول عدة اقتراحات منها الغاء تعهد الحكومة بالمبلغ الإضافي ، وايقاف الشركة عن العمل ، وتخطيط جديد للمشروع واحالته إلى شركة ثانية لتنفيذه ، أما الفريق الثاني فقد طالب بسحب الثقة عن الحكومة فانحاز معظم النواب الى الفريق الثاني فلم يبق امام كعبار سوى حل مجلس النواب وتقديم استقالته^(٤٥) . حمل محمد عثمان الصيد كتاب استقالة كعبار الى طبرق ، وفي الثاني عشر من تشرين الأول سلم الصيد كتاب استقالة كعبار إلى أمين سر الملك فطلب الأخير من الصيد الانتظار لاستلام الرد^(٤٦) ، وبعد ذلك التقى مع الملك في طبرق ، فأفاد محمد عثمان الصيد ببيان واف حول الأزمة المتمثلة بطريق فران ، والتباعد بين الحكومة واطراف مجلس النواب ، ، وفي المساء نقل رئيس الديوان الملكي علي الساهلي الى الصيد أخبارا مفادها أن الملك قبل استقالة كعبار^(٤٧) . وقام الملك بإخبار محمد عثمان الصيد بانه ينوي تكليفه برئاسة الوزراء وشدد الملك بوجوب تحسين الادارة والعمل على استعادة ثقة الشعب بالحكومة ثم عبر الملك للصيد عن ثقته بقدرته على الاهتمام بمصالح الشعب ، هنا توخي الملك من تكليف محمد عثمان الصيد جملة من الأمور منها أراد الملك أن يشعر اهالي فران أن بإمكانهم الوصول إلى هذا المنصب الرفيع ، اضافة الى نصرة الصيد للأمانة السنوسية وولائه الشخصي للملك كل هذه الاعتبارات جعلت من الصيد رئيسا للوزراء^(٤٨) . شكلت الوزارة يوم السادس عشر من تشرين الاول العام ١٩٦٠ ، وضمت جميع أعضاء الوزارة السابقة^(٤٩) باستثناء وزير المواصلات ناصر الكزة ، اما والوزراء الأربعة عشر سبعة منهم من طرابلس ، وخمسة من برقة ، واثنان من فران ، وادت الوزارة الجديدة اليمين الدستوري أمام الملك في اليوم نفسه^(٥٠) . صرح محمد بن عثمان الصيد أن سياسة حكومته الخارجية ستقوم على التعاون مع الدول العربية الصديقة وفق ميثاق الجامعة العربية وميثاق هيئة الأمم المتحدة ، أما سياسته الداخلية فقد تجنب الصيد الوقوع في المنزلق الذي وقع فيه سلفه ، وعمل على التقرب من الجماهير ، وكانت أولى إجراءاته هي الاستعانة بعناصر يثق بها في الإدارة لتسيير أمور المملكة^(٥١) .

٢ - اصلاحات محمد عثمان الصيد الداخلية

أ - الإصلاحات الاقتصادية

كانت ليبيا تعاني من شحة الموارد الاقتصادية وافتقارها لاهم قطاعين هما الزراعة والصناعة ، حيث كان جل موارد الميزانية تعتمد على المساعدات الاجنبية والدخل المتأتي من استئجار القواعد العسكرية لكلا من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا غير أن اكتشاف النفط مطلع العام ١٩٥٩ ، غير الخارطة الاقتصادية في ليبيا^(٥٢) . شكل اكتشاف النفط وتصديره بداية الستينيات نقطة تحول في تاريخ الاقتصاد الليبي ، فتغيرت البنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة تغيرا جذريا ، حيث مكنت التدفقات النقدية المتأتية من تصدير النفط إلى سد العجز في ميزانية الدولة وعملت ارتفاع النمو الاقتصادي وزيادة الإنفاق العام ، وتحسين مستوى الدخل للمواطن الليبي، وخلق فرص عمل جديدة، كانت التطورات فاتحة خير لوزارة محمد عثمان الصيد^(٥٣) . سعى محمد عثمان الصيد الى تنظيم الاقتصاد الليبي ، وجعله تحت اشراف الدولة ، فشدد على ضرورة عدم اعطاء اي تراخيص لإقامة أي مشروع صناعي الا بعد استكمال دراسته الاقتصادية ، وتقادي الضمانات التي تطلبها الشركات

الأجنبية ، ونتيجة لانتساع النشاط النفطي اجري محمد عثمان الصيد تعديلا وزاريا في الثالث من أيار العام ١٩٦١، فزاد عدد اعضاء الوزارة لشؤون النفط و الصناعة^(٥٤). في عهد وزارة محمد عثمان الصيد تم تعديل قانون البترول الليبي بمرسومين أحدهما في الثالث من تموز والثاني في التاسع من تشرين الثاني العام ١٩٦١ , بهدف زيادة دخل الدولة النفطي، كما عدلت النصوص المتعلقة بالجهاز الحكومي حيث ألغيت لجنة البترول، وحلت محلها وزارة شؤون البترول^(٥٥)، انضمت ليبيا في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في العام ١٩٦٢^(٥٦). اقتصر انتاج البترول خلال العامين ١٩٦١-١٩٦٢، على شركة اسو استاندر (Esso Standard) وشركة و أوبزس (Oasis) الأمريكيتين ، وتم إنشاء مينائين لتصدير البترول الأول ميناء البريقة الذي نفذته شركة اسو استاندر، وميناء السدرة الذي نفذته شركة وأوبزس ، اما ايرادات الحكومة فقد بلغت (٢) مليون جنيه للسنة المالية ١٩٦١ - ١٩٦٢ ، و (٧) مليون جنيه للسنة المالية ١٩٦٢-١٩٦٣ ، ما يعادل 20% من واردات الدولة^(٥٧). في المجال الزراعي سعت حكومة الصيد العام ١٩٦١، الى إنقاذ المزارعين من خسائر القحط ، بتنظيم اسعار المواد الزراعية الأساسية ، وضمنت شراء كل الفائض من الفلاحين وبأسعار تشجيعية ، ثم قامت حكومة الصيد بأنشاء " اللجنة الوطنية للحبوب والزيوتون " بهدف دعم المزارعين ، وتشجيع حفر الابار وتجهيز المزارعين بالأليات اللازمة لذلك ، مما بعث الثقة في نفوس المزارعين^(٥٨).

ب - الإصلاحات الدستورية .

كانت صناعة النفط وعائداتها ، مع ضغوطها على السياسات الاقتصادية الموحدة والتشريعات الوطنية الواضحة ، الأثر الأكبر على الحياة السياسية للبلاد بعد العام ١٩٦١ ، مما أدى إلى إضعاف قدرة الملك الاعتماد على الروابط القبلية والأسرية في الحكم^(٥٩)، ف شعر الملك ان الوقت قد حان لتغيير النظام الاداري الذي تسير عليه المملكة وضرورة استبداله بنظام مركزي ، فاقترح الملك على محمد عثمان الصيد تنفيذ هذه الخطوة لاسيما بعد مطالبات شركات النفط بإلغاء المصاعب التي تعانيتها من جراء التعامل مع حكومات الولايات المتعددة^(٦٠). بدأ الوضع الليبي قاتما بلا شك، فقام الخبير الاقتصادي بنيامين هيجينز الذي عينته الأمم المتحدة لوضع خطط للبلاد، أصدر تقريراً مفاده أن " ليبيا تجمع فعليا جميع العقبات التي تعترض التنمية والتي يمكن العثور عليها داخل حدود دولة واحدة، الجغرافية ، الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية ، التكنولوجية" في اشارة منه إلى حالة انقسام البلاد وأوضح تشخيص هيجنز لليبيا موقف الحكومة البريطانية التي شككت في جدوى التعامل مع ليبيا المجزئة^(٦١) .واتضح أن شركات البترول الامريكية وجدت صعوبات من حكومة ولاية برقة في مد انابيب البترول الى بعض موانئ طرابلس لأن معظم المخزون البترولي كان يقع في برقة ونتيجة لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية تساندها بريطانيا على اقناع الملك بان الوحدة الليبية باتت ضرورية لمصلحة البلاد وللاستفادة من ثرواتها البترولية على الوجه الأكمل^(٦٢). كان محمد عثمان الصيد متخوفا من احتمال قيام معارضة في ولايتي برقة وفزان فاقترح للشروع بالوحدة عن طريق خطوتين الاولى تتمثل بإلغاء رئاسة المجلس التنفيذي في الولايات و اسنادها إلى الوالي الذي يكون بدوره مسؤولا أمام المجلس التشريعي للولاية ، والخطوة الثانية تتمثل بإلغاء حكومات الولايات ونقل سلطاتها الى الحكومة المركزية^(٦٣). بدأ الصيد بتنفيذ مشروعه في كانون الاول العام ١٩٦٢ ، وقدم مذكرة بالموضوع إلى مجلس الأمة الاتحادي، تضمنت مشروع التعديل الأول وبإشراف الحكومة الاتحادية على جميع الأمور التي تتولاها الولايات وتجريدها من جميع الصلاحيات التي منحها اياها الدستور بموجب المادة (٣٨)، كما تضمنت التعديلات الغاء المجالس التنفيذية القائمة في كل ولاية واستبدالها بمجالس ادرية يرأسها الوالي ويكون مسؤولا امام المجلس التشريعي بعد ان كان مسؤولا أمام الملك^(٦٤). شملت التعديلات المادة (٣٦) لدمج الاختصاصات المشتركة الواردة في المادة (٣٨) الملغاة ، كما عدلت المادة (١٨٢) بتغيير اسم المجالس في الولايات من مجالس تنفيذية إلى مجالس ادرية ، والكثير من التعديلات الدستورية التي صادق المجلس الاتحادي عليها في ٧ كانون الأول العام ١٩٦٢ ، لنتيجه إصدار الملك مرسوما ملكيا بالتعديلات^(٦٥). وفي مجال الأمن اقترح محمد عثمان الصيد على الملك توحيد قوات الامن وتعيين الفريق محمود بوقويطين قائدا لقوات الأمن في ليبيا وتعيين مدرء الامن في الولايات نوابا له فوافق الملك على ذلك واصدر قانونا بذلك في الثالث عشر من كانون الأول ١٩٦٢^(٦٦).

وعلى الرغم من أن الخطوة الثانية للاتحاد والمتمثلة بدمج الولايات وتنفيذ التعديلات الدستورية لم تستكمل في عهد حكومة الصيد حيث استكملت في عهد وزارة محي الدين فكيني^(٦٧) . تذر مسؤولي الولايات الذين نقلت صلاحياتهم جراء تعديل الدستور وبدأوا بخلق المشاكل للحكومة الاتحادية ، ومن اجل التأثير على الملك قام حاشية القصر الملكي بالتعاون مع العديد من الشخصيات الليبية الذين وجدوا في اصلاحات الصيد خطرا على مصالحهم بمقابلة الملك وترويج اخبارا مفادها أن الحكومة التي عدلت الدستور سيعصب عليها تنفيذ لان الأجهزة التي تضررت من التعديل ستعمل على معاكسة الحكومة في جميع قراراتها^(٦٨). وفي الوقت ذاته بدأ الديوان الملكي اتصالاته بمحي الدين فكيني الذي كان سفيرا لليبيا في الولايات المتحدة الأمريكية واستدعائه الى طرابلس، ثم تواترت الأخبار بعد ذلك حول احتمال تكليف فكيني بتشكيل

الوزارة خلفا للصيد^(٦٩) ، وازاء ذلك طلب الصيد مقابلة الملك في شباط العام ١٩٦٣ ، وسأله حول استعداد فكييني وبادره بالقول " لعلكم تتذكرون يوم قررتم تعييني رئيسا للحكومة فقد قلت لكم آنذاك حين ترون أن من المصلحة تقديم استقالتي سأقدمها من دون ابطاء " (٧٠) ، وعندما وجد الصيد أن الملك كان يشعر أن بعض رجالات الدولة قد فقدوا التضامن مع وزارته ، صرح الأخير باستقالته فأرسل محمد عثمان الصيد كتاب استقالته في التاسع عشر من آذار العام ١٩٦٣ ، معللا ذلك بأسباب صحية مؤكدا ولاءه للملك والوطن ليخلفه محي الدين فكييني في الوزارة^(٧١)

المبحث الثالث: علاقات ليبيا الخارجية ابان حكومة محمد عثمان الصيد على الصعيدين الاقليمي والدولي

١ - الصعيد الإقليمي .

من الأهمية أن نبتدأ علاقات ليبيا على الصعيد الاقليمي بموقف حكومة محمد عثمان الصيد من الثورة التحريرية الجزائرية فعلى الرغم من أن الحكومة الليبية لم تعلن عن موقف صريح عند بداية الثورة الجزائرية لاعتبارات سياسية الا انها سمحت لشحنات الأسلحة بالعبور من الاراضي الليبية بالتنسيق من قبل محمد عثمان الصيد الذي كلفه الملك بهذه المهمة قبل تسلمه رئاسة الوزراء^(٧٢). ومنذ الوهلة الأولى لتسلم الصيد رئاسة الوزراء اعلن دعمه للثورة الجزائرية ، تبعتها اصدار بيان في حزيران العام ١٩٦١ ، اكد فيه مساعدته للشعب الجزائري في كفاحه من اجل الاستقلال ووحدة التراب الوطني ، على الرغم من وجود خلاف بين الجزائر وليبيا حول قضايا الحدود وذلك لاعتقاد الصيد وجود اراضي وقبائل ليبية ضمت إلى الجزائر قسرا فان العلاقات بين البلدين كانت طيبة وأكدت حكومة الصيد مرارا وتكرارا حسن نيتها امام امتحان عسير أخرج ديغول وحكومته^(٧٣). كانت حكومة محمد عثمان الصيد تبدي تضامنها للامحدود للجزائر وتحملت عبئا كبيرا في دعم القضية الجزائرية ، وتجاوبت مع مقترحات ومطالب الثورة الجزائرية لاسيما تلك المرتبطة بالسياسة الفرنسية ، ومؤازرتها للحكومة الجزائرية المؤقتة في خطواتها في اجراء مفاوضات عادلة تكفل الاستقلال^(٧٤). وفي كانون الثاني العام ١٩٦١ ، استقبل محمد عثمان الصيد الكونت دوباري موقدا من طرف شارل ديغول يحمل رسالة خطية للملك ادريس عبر فيها عن سعي فرنسا الى ايجاد حل للقضية الجزائرية ويطلب منه ابلاغ القادة العرب بتفهم ظروف فرنسا الداخلية لحين ترتيب امورها للشرع في المفاوضات ، وبالفعل بدأت مفاوضات الاستقلال بين فرنسا والجزائر في العشرين من ايار ١٩٦١^(٧٥). عملت حكومة الصيد بعد بدء مفاوضات الاستقلال بين الجزائر وفرنسا على تقريب وجهات النظر بين المناضلين الجزائريين الذين بدأت تظهر بينهم بوادر الخلاف و حثهم على تغليب المصلحة العامة على المصالح الذاتية ، من جهة كما حاولت تقريب وجهات النظر بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية^(٧٦). اما علاقات الصيد بالمغرب فبعد اقتصار السياسة الليبية تجاه المغرب في الخمسينيات على المجالات الدبلوماسية بدأت السياسة الليبية في الستينيات الى تقوية روابط الأخوة مع المغرب وعلى هذا الأساس جرت اتصالات بين الحكومة الليبية والحكومة المغربية أتت ثمارها بزيارة وفد ليبي برئاسة محمد عثمان الصيد الى المغرب في تشرين الثاني العام ١٩٦٢ ، وأجرى الطرفان مباحثات تمهيدية حول امكانية التعاون بين البلدين ، وظهرت اول ثمار التعاون بعقد معاهدة صداقة وتعاون في السابع والعشرين من كانون الأول العام ١٩٦٢ ، تضمنت توثيق الصلات بين البلدين وتنسيق خططها السياسية والاقتصادية في المجالات الدولية وفي دائرة المنظمات الافريقية^(٧٧). اما العلاقات الليبية التونسية فقد ارتبطت حكومة الصيد بعلاقات ودية مع تونس التي اقدم على زيارتها مطلع العام ١٩٦٢ ، بمعية وكيل وزير المالية ، ووزير الاعمار ، تطرق الصيد خلال الزيارة الى معاهدة الصداقة وحسن الجوار التي عقدت ايام وزارة مصطفى حليم ، التي لم تفعل ، واعرب بو رقيقة عن رغبة تونس في احياء تلك المعاهدة وتوقيع اتفاقات التعاون في شتى المجالات^(٧٨). فيما لم تتعد العلاقات الليبية المصرية في عهد وزارة الصيد على تبادل حسن النوايا ، فبعد زيارة الصيد الى تونس ارسل جمال عبد الناصر العقيد أحمد علي الى ليبيا ، فالتقى الاخير محمد عثمان الصيد واخبره برغبة عبد الناصر بزيارة الصيد الى مصر فرحب الصيد بالدعوة على أن يتم تقديمها بشكل رسمي إلى رئاسة الوزراء وليس عن طريق البلاط الملكي ، ويفسر الصيد لنا سبب الزيارة في مذكراته إلى أن القيادة المصرية شعرت بالخطر من زيارته إلى تونس بسبب توتر العلاقات المصرية التونسية وخشية القيادة المصرية باتفاق كل من ليبيا وتونس ضد مصر أمرا نفاه الصيد في مذكراته ، وعلى الرغم من أن الزيارة لم تتم الا ان صلات الود بين القيادة المصرية والصيد لم تنقطع خلال وزارته وبعدها ، فحسب قول الصيد بان المصريين قيادة وشعبا يكونوا الاحترام له ولعائلته^(٧٩).

٢ - الصعيد الدولي .

أدركت الحكومات الليبية المتعاقبة أن الارتباط القوي بالغرب كان سببا للاضطرابات الداخلية ومع ذلك ، ظل الملك إدريس يعتمد بشدة على لندن وواشنطن ، ولم يرغب في تعرض العلاقة للخطر ووفقا لتقرير صدر العام ١٩٦٠ ، دعمت المؤسسة الليبية الوجود العسكري البريطاني

والأمريكي المستمر خوفا من اضطراب الأوضاع في ليبيا ، فضلا عن انعدام الثقة في جيرانهم العرب كان هناك أيضا عنصر اقتصادي للرغبة في الاحتفاظ بالعلاقات الجيدة مع الدول الغربية^(٨٠). في العام ١٩٦٠ ، ازداد الإنفاق الأمريكي في ليبيا بسرعة فقد أنفقت الولايات المتحدة أكثر من ١٠٠ مليون دولار كمساعدات في ليبيا ، وعندما بدأ النفط يهز الاقتصاد الليبي بشكل كبير ، كان المستثمرون الأجانب مهتمين للغاية بهذا المورد الناشئ^(٨١). لم تقتصر العلاقات الثنائية بن حكومة الصيد والولايات المتحدة الأمريكية على الجوانب الاقتصادية بل امتدت لتشمل الجوانب الامنية فقد تعهد وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنامارا للحكومة الليبية بتطوير الجيش وسعي الولايات المتحدة الأمريكية بأن يصل تعدادها الى (٥٠,٠٠٠) جندي ، واعداد برنامج تدريب عسكري يستند إلى دراسة مفصلة تتناسب مع الحد اللازم للحفاظ على الأمن الداخلي^(٨٢). وأشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى رغبتها بالحفاظ على قاعدتها العسكرية الجوية (و ليس) للمساعدة في الدفاع عن العالم الحر الذي يعتمد عليه امن ليبيا كما وصفته حكومة الولايات المتحدة^(٨٣). ومقابل ذلك قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات تمثلت بتطوير القوة الجوية الليبية فأخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها تدريب الموظفين وتقديم المشورة في انشاء اسس القوة الجوية الليبية ووضع خطط بعيدة المدى^(٨٤). ونتيجة للتعاون الثنائي قامت الولايات المتحدة الأمريكية ابان حكومة محمد عثمان الصيد بتجهيز ليبيا بعشرة طائرات مقاتلة نوع (F-5)^(٨٥) ، واربعة طائرات نوع (T33) وخمسة طائرات شحن نوع (C47) مزودة بنظام الرحلات الجوية وموظفي الصيانة والإمداد بتكلفة تبلغ حوالي ٣ ملايين دولار تقريبا على مدار ست سنوات^(٨٦).

الاستنتاجات :

- بينت الاحداث والوقائع الواردة في البحث ان هناك نتائج عدة توصل اليها الباحث من دراسة شخصية محمد عثمان الصيد نلخصها ما يلي :
- ١ . كان للبيئة العلمية والثقافية التي عاش محمد عثمان الصيد في أكنافها عظيم الأثر في طريقة تفكيره وتوجهه السياسي.
 - ٢ . للصيد نجاحات ملموسة في ميدان الصحة والمالية .
 - ٣ . تمكن الصيد بفكره الثاقب من القضاء على المناطقية والفرقة التي ارست اسسها بريطانيا وفرنسا من خلال سحب صلاحيات الحكومات الفيدرالية بالتدرج وتقوية سلطة الحكومة الاتحادية ، الأمر الذي أسهم في اعادة الوحدة الليبية.
 - ٤ . وقف الصيد في وجه اطماع الشركات النفطية الأجنبية من خلال تحجيم امتيازاتها على الوجهة التي تخدم سيادة ورفاهية ليبيا، وتشجيع القطاع الخاص من خلال منعه الشركات الأجنبية .
 - ٥ . ازدادت مداخيل الأفراد بشكل ملحوظ أبان حكم محمد عثمان الصيد .
 - ٦ . في سياسته الخارجية اتبع الصيد سياسة متوازنة مع جميع البلدان العربية ، ومحاولة تلافي ما يعكر صفو هذه العلاقات قدر الامكان .
 - ٧ . شهدت المؤسسة العسكرية ابان حكم الصيد تطورا ملحوظا لاسيما القوة الجوية التي تولت الولايات المتحدة الأمريكية تدريبها وتجهيزها.
 - ٨ . من المأخذ على حكومة محمد عثمان الصيد اعتماده المتزايد على القوات البريطانية والأمريكية المتمركزة في قواعد ثابتة داخل الأراضي الليبية ، ولعل هذا الأمر لم يقتصر على الصيد نفسه فالاعتماد على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كانت برغبة ملك ليبيا أيضا.
 - ٩ . لم يوفق الصيد في كسب ود حاشية البلاط الملكي الذين لم يتركوا اي فرصة الا وألبوا الملك ضده .

هوامش البحث ومصادره

(١) الصيد في اللغة الطرابلسية العامية لقب يطلق على الأسد ، للمزيد ينظر : الطاهر أحمد الزاوي ، أعلام ليبيا ، ط٣ ، دار المدار الإسلامي ، بنغازي - ليبيا ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٧٩ .

(٢) محمد عثمان الصيد ، محطات من تاريخ ليبيا ، إعداد طلحة جبريل ، ط١ ، الرباط ، ١٩٩٦ ، ص ١٧ .

(٣) عبد القادر الفيتوري ، الوزير محمد عثمان الصيد .. سيرة حياة ، مقالة منشورة على بوابة عين على فزان ، ٣ شباط ٢٠١٦ ، و على الموقع التالي :-

(٤) محمد عثمان الصيد، المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٥) وليد خالد يوسف ، نشأة وتطور الجيش الليبي في العهد الملكي ١٩٥١-١٩٦٩ ، سر من رأى (مجلة) جامعة تكريت ، المجلد ٩ ، العدد ٢٣ ، ٢٠١٣ ، ص ٣٧٧ .

- (٦) محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ٢٩-٢٨ .
- (٧) أبراهيم ابو عزوم ، الجمعية الوطنية بفران ١٩٤٦-١٩٥٠ السيرة التاريخية ، ط١ ، مطبعة الواحة ، طرابلس - ليبيا ، ٢٠١٤ ، ص ١٤ .
- (٨) المدني سعيد عمر المدني ، الحراك السياسي في ليبيا ١٩٣٩-١٩٥١ ، التراث (مجلة) جامعة الجلفة ، غريان ، العدد الثاني ، شباط ٢٠١٤ ، ص ٦٥ .
- (٩) ابراهيم خليل العلاف ، محمد عثمان الصيد ..من رجالات ليبيا المعاصرة ١٩٢٤-٢٠٠٧ ، تاريخ النشر : ٢٤/٣/٢٠١٦ ، مدونة ابراهيم خليل العلاف على الموقع الالكتروني . pulpit.alwatanvoice.com
- (١٠) محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .
- (١١) ابراهيم ابو عزوم ، المصدر السابق ، ص ٢١ .
- (١٢) عبد القادر الفيتوري ، صرخة الصحراء : ملف جرائم فرنسا النووية في الصحراء الأفريقية ، دار الجموع، د.م، د.ت، ص ٤٠ .
- (١٣) محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .
- (١٤) ابراهيم ابو عزوم ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .
- (١٥) عبد القادر الفيتوري ، المصدر السابق، صرخة الصحراء ، ص ٤٠ .
- (١٦) محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .
- (١٧) عبد القادر الفيتوري ، المصدر السابق، صرخة الصحراء ، ص ٤١ .
- (١٨) عبد السلام بدر واخرون ، نبذة عن حياة السيد محمد عثمان الصيد رحمه الله، مقالة على مدونة ليبيا المستقبل و على الموقع الالكتروني : libya-al-mostakbal.org .
- (١٩) ابراهيم ابو عزوم ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .
- (٢٠) محمود السيد ، تاريخ المغرب العربي : ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ .
- (٢١) شريفة امين قاضي ، الاحتلال الايطالي والمقاومة الليبية ١٩١١-١٩٥١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ٢٠١٥ ، ص ٧٩-٧٧ .
- (٢٢) عباس رشدي العماري ، الثورة الليبية جذوها وحاضرها ، معهد الدراسات الدبلوماسية - وزارة الخارجية ، مطبعة أكاديمية ناصر ،
- (٢٣) جامعة الدول العربية - الإدارة السياسية ، المسألة الليبية ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٥٢ .
- (٢٤) تقرير وفد الهيئة التأسيسية الليبية لدى رؤساء وفود الدول العربية ، القاهرة ، كانون الثاني - شباط ١٩٥٠ ، ص ٥ .
- (٢٥) محمود الشنيطي ، قضية ليبيا ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٢٩٩ .
- (٢٦) ولد ادريان بلت في هولندا في الثامن من ايار ١٨٩٢ ، امتهن الصحافة في بداية حياته المهنية ، ثم سافر إلى لندن و باريس ابان الحرب العالمية الاولى لدراسة علوم الدبلوماسية ، عمل مستشارا لد عصبة الأمم للمدة (١٩٢٠-١٩٤٠) ثم عين عام ١٩٤٩ ، مندوبا للأمم المتحدة في ليبيا، توفي في سويسرا في عام ١٩٨١ . للمزيد من التفاصيل ينظر : en.wikipedia.org .
- (٢٧) محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .
- (٢٨) صلاح العقاد ، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٨٥-٨٦ .
- (٢٩) محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .
- (٣٠) عبد القادر الفيتوري ، الوزير محمد عثمان الصيد .. سيرة حياة، المصدر السابق، ص ٣٢ .
- (٣١) محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .
- (٣٢) محمد بلدوين ، القوى السياسية وراء دستور عام ١٩٥١ : الشخصيات - الافكار - الظروف ، منظمة الليبيين الامريكان ، واشنطن ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٧ .
- (٣٣) هنري حبيب ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ترجمة شاکر ابراهيم ، ط١ ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، ١٩٨١ .
- (٣٤) الجمعية الوطنية الليبية ، دستور المملكة الليبية ، بنغازي ، ١٩٥١ ، ص ١-٩ .
- (٣٥) محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

- (٣٦) هو بن مهدي بن علي السنوسي ولد في الجنوب الشرقي من طرابلس عام ١٨٩٠، تعلم علوم اللغة والدين على يد علماء السنوسية ، توج ملكا عام ١٩٥١، لغاية عام ١٩٦٩، فتنازل عن العرش على اثر قيام ثورة الأول من ايلول ١٩٦٩، توفي في القاهرة في الخامس والعشرين من ايار عام ١٩٨٣. للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، الجزء الاول ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١١٥ .
- (٣٧) هنري حبيب ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .
- (٣٨) محمود شاكر ، ليبيا ، سلسلة مواطن الشعوب الاسلامية في افريقيا ، الطبعة الأولى ، دار العالمية ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٥٠-٥١ .
- (٣٩) ابراهيم خليل العلاف ، المصدر السابق .
- (٤٠) محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ١٢٦-١٢٨ .
- (٤١) رئيس وزراء ليبيا سابق ، ولد في طرابلس عام ١٩٠٩ ، انتخب رئيسا لمجلس النواب عام ١٩٥٢ ، ثم اعيد انتخابه عام ١٩٥٧ ، ثم رئيسا للوزراء للمدة ١٩٥٧-١٩٦٠ ، توفي عام ١٩٧٨ . للمزيد من التفاصيل ينظر:- وليد خالد يونس ، المصدر السابق ، ص ٣٧٧ .
- (٤٢) محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ .
- (٤٣) مجيد خدوري ، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .
- (٤٤) محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .
- (٤٥) سامي حكيم ، حقيقة ليبيا ، الطبعة الثانية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٠ ، ص ٢٩٨-٣٠٠ .
- (٤٦) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٣٤٧ .
- (٤٧) محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .
- (٤٨) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٣٤٨ .
- (٤٩) ضمت التشكيلة الوزارية محمد عثمان رئيسا ، سالم لطفي القاضي للمالية ، واحمد الحصائري للدفاع ، واحمد عون للمواصلات ، ومحمود بشتي للمعارف ، وعبد القادر العلام للخارجية ، وسالم الصادق للصحة ، وعبد الرحمن القلعود للعدل ، وعبد القادر البدرية للاقتصاد ، والطائع البيجو للعمل ، وحسن ظافر بركان للأنباء ، محمد ابو دجاجة للزراعة ، فؤاد الكعباري ، ووهبي البوري وزراء للدولة . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ .
- (٥٠) المصدر نفسه ، ص ١٣٦ ؛ مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٣٤٨ .
- (٥١) ا.ف. دي كاندول ، الملك ادريس عاهل ليبيا حياته وعصره ، ترجمة محمد عبدة بن غليون ، د. م ، ١٩٨٩ ، ص ١٢٩ .
- (52) Morten Ougaard , Business strategies in Libya after the Arab Spring Ramboll's business strategy when navigating in a politically unstable country offering great business opportunities , MSc. International Business , Copenhagen Business School , 2013 . p. 90 .
- (٥٣) عبد الرحمن علي محفوظ ، الاقتصاد الليبي ، محاضرات القيت على طلبية التعلم عن بعد ، جامعة طرابلس ، ٢٠١٢ ، ص ٤ .
- (٥٤) مي مجيد فاضل الربيعي ، التطورات السياسية في ليبيا ١٩٥١-١٩٩٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٩-١٠٧ .
- (٥٥) أمينة الصيد بو عجيلة محمد ، تقييم سياسات تسعير النفط الخام الليبي "دراسة تحليلية من منظور الاستدامة" خلال الفترة ١٩٥٨-٢٠١٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي ، ٢٠١٤ ، ص ٢٨ .
- (56) Dirk Vandewalle , A History of Modern Libya, Cambridge University Press , 2012, p.59.
- (٥٧) محمد يوسف المقرئ ، ليبيا بين الحاضر والماضي صفحات من التاريخ السياسي دولة الاستقلال الحقبة النفطية ١٩٦٣-١٩٦٩ ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٢ .
- (٥٨) ن.أ. بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩ ، ترجمة عماد حاتم ، ط ٢ ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٤٤٤ .
- (59) Dirk Vandewalle , op. cit., p. 50 .
- (٦٠) مي مجيد فاضل الربيعي ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

- (٦٢) بشير السني المنتصر ، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي ، ط١، دار الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ١١٠-١١١ .
- (٦٣) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٣٥٢ .
- (٦٤) سامي الحكيم ، المصدر السابق ، ص ٨٤-٨٥ .
- (٦٥) مي مجيد فاضل الربيعي، المصدر السابق ، ص ١١٠ .
- (٦٦) محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .
- (٦٧) سياسي ليبي من عائلة طرابلسية بدأ حياته المهنية في المحاماة ، عمل وزيراً للمالية ، ثم سفيراً لليبيا في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم تسلم رئاسة وزراء ليبيا خلفاً لمحمد عثمان الصيد عام ١٩٦٣ ، للمزيد من التفاصيل ينظر :- ا.ف. دي كاندول ، المصدر السابق .
- (٦٨) سامي الحكيم ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .
- (٦٩) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٣٥٣ .
- (٧٠) محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .
- (٧١) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٣٥٤ .
- (٧٢) فاتح رجب قدارة، الثورة الجزائرية من خلال مذكرات القادة الليبيين مصطفى بن حليم ومحمد عثمان الصيد انموذجاً ، الجامعة ، مجلة جامعة الزوية ، المجلد ٣، العدد ١٧، ٢٠١٥، ليبيا، ص ٢٠ .
- (٧٣) فتحية زهاق ، الدعم الليبي للثورة التحريرية الجزائرية ١٩٠٢-١٩٩٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العلوم الانسانية ، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٧٣-٧٤ .
- (٧٤) عبد الله مقلاتي ، العلاقات الجزائرية - المغربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة منتوري ، العلوم الانسانية ، ٢٠٠٨، ص ٣١ .
- (٧٥) محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .
- (٧٦) المصدر نفسه ، ص ١٧٧ .
- (٧٧) مي مجيد فاضل الربيعي ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ ؛ محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ١٨٩-١٩٠ .
- (٧٨) المصدر نفسه ، ص ١٩٠-١٩١ .
- (٧٩) محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ١٩١-١٩٢ .

(80) Saskia Van Genugten , Libya in Western Foreign Policies, 1911 - 2011, Palgrave Macmillan ,UK, 2019,p. 68.

(81) Ibid, p.69.

(82) F.R.U.S, Letter From Secretary of Defense McNannara to the Libyan Minister of Defense, No. 95, Washington, June 25, 1962, p. 284 – 286 .

(83)F.R.U.S, Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to President Kennedy , No. ٩٧, Washington, October 15, 1962 ,p. 289.

(84) F.R.U.S, Telegram From the Department of State to the Embassy in Benghazi, Libya ,No. ٩٩, Washington, October 19, 1962, p. 293 .

(٨٥) وليد خالد يونس ، المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

(86)F.R.U.S, Telegram From the Department of State to the Embassy in Benghazi, Libya ,No. ٩٩, Washington, October 19, 1962, p. 293 – 294.

• ختم حياته السياسية في المملكة الليبية اي قبل أن تقوم الثورة ، شغل منصب رئيس مجلس النواب كما تولى زعامة المعارضة البرلمانية واستمر نائباً حتى سنة ١٩٦٥ وعندما وقعت ثورة الفاتح من ايلول ١٩٩٩ كان محمد عثمان الصيد يتلقى العلاج في سويسرا من جراء حادث مرور تعرض اليه وفقد فيه احد افراد اسرته وتسبب في ضرر في عموده الفقري .وقد حاول الحصول على تجديد الجوازات سفر لابنائه من القنصلية الليبية في سويسرا فاضطر للتوجه إلى المغرب والعيش في الرباط بالمملكة المغربية ، حيث كان يحظى باحترام المغاربة له ، وفي ٣١ كانون الأول سنة ٢٠٠٧ توفي عن عمر ناهز ٨٣ . للمزيد من التفاصيل ينظر : ابراهيم خليل العلاف، محمد عثمان الصيد .. من رجالات ليبيا المعاصرة؛ محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠-٢٩٥ .